

تروم الشهادة المذكورة، تقديم تكوينات نظرية وعملية تتعلق بالاطار الدستوري والقانوني والمؤسساتي المنظم للعمل البرلماني، وكذا اجتهادات القضاء الدستوري المرتبطة بالبرلمان سواء من حيث طريقة اشتغاله، أو في علاقته بباقي المؤسسات الأخرى، وكيفية صياغة التقارير والأوراق البحثية. يتكون الفريق البيداغوجي الذي يضطلع بالتدريس أو تنشيط لقاءات من أساتذة جامعيين وممارسين وقضاة دستوريين ومسؤولين برلمانيين وإداريين.

وحدات التكوين

- القانون الدستوري البرلماني
- القضاء الدستوري والعمل البرلماني
- قانون المالية
- تقييم السياسات العمومية
- الصياغة التشريعية والتدوين
- تقنيات صياغة التقارير وإعداد أوراق السياسات

مدة التكوين

محددة في ستة أشهر، و يضم ست وحدات، يتم تدريسها خلال
حيز زمني محدد في 144 ساعة
التكلفة الإجمالية للتكوين : 10000 درهم



أهداف التكوين

- * المساهمة في تقوية قدرات المستفيدين بما له علاقة بمهامهم و المرتبطة ب:
 - تنظيم و هيكلية البرلمان.
 - إختصاصات البرلمان في مجالات التشريع و المراقبة و تقييم السياسات العمومية.
 - اجتهادات القضاء الدستوري في المادة البرلمانية.
 - علاقة البرلمان بالمؤسسات الدستورية: الحكومة، المجلس الأعلى للحسابات، هيئات الحكامة.
- * المساهمة في تعزيز مهارات المستفيدين في صياغة النصوص القانونية و إعداد التقارير و كتابة الأوراق البحثية ذات الصلة بالعمل البرلماني.

المعارف المطلوبة

شهادة البكالوريا على الأقل



الفئات المستهدفة

- أعضاء البرلمان
- موظفو و موظفات مجلسي البرلمان
- المنتمون للأحزاب السياسية
- الأطر الادارية
- الصحفيون
- المنتمون للنقابات
- المنتمون للمجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية
- المنتمون للجمعيات الحقوقية

